



سلم تصحيح السياسة الخارجية السورية

الفصل الأول للعام الدراسي ٢٠٢٣-٢٠٢٤

أولاً: ١- الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨١، غزو العراق للكويت ١٩٩٠-١٩٩١، مؤتمر مدريد للسلام ١٩٩١، الحرب الروسية الأوكرانية ٢٠٢٢-٢٠٢٣. لكل تعريف (٣ درجات) لكل موقف (٤ درجات).
وقفت سورية ضد الحرب العراقية الإيرانية باعتبارها اجهاض لمقدرات العراق وإيران الصديقة بعد التوتر.

-وقفت ضد غزو الكويت باعتباره بلد عربي ومخالفتها لميثاق الأمم المتحدة.

-وافقت على المشاركة في مؤتمر مدريد على مبدأ الأرض مقابل السلام وقرارات الأمم المتحدة ٢٤٢-٣٣٨.

-وقفت الى جانب روسيا باعتبار الجانب الاوكراني يمثل عدد للنازية وارضى القرم المتنازع عليها اراضي روسية.

٢- اللجنة السورية الإسرائيلية المشتركة للهدنة. المعنى باللغة الانكليزية

" " "

اللجنة الدولية للصليب الأحمر

" " "

منظمة الهجرة الدولية

لكل مسمى بالعربي (٣ درجات) ولكل مسمى بالاجنبي (٤ درجات)

٣- الرؤساء هم: اسم الرئيس (٢ درجة) التاريخ (٢ درجة) الحدث (٣ درجات)

بنيكسون ١٩٧٤ - بعد حرب تشرين التحريرية- اتفاق جنيف لوقف اطلاق النار.

بيل كلينتون ١٩٩٤ - بعد مؤتمر مدريد للسلام - روسية راين.

ثانياً: ١-العوامل الموضوعية الداخلية تشمل كل من: (٣ درجات لكل تعداد)

١-المقدرات القومية بما فيها حجم الإمكانيات المتاحة للدولة ومستواها، القدرات الاقتصادية، القدرات العسكرية، التطور التقني.

٢- المشكلات الاجتماعية خصوصا" المتعلقة بالجانب التنموي وتطوره خلال فترات زمنية طويلة.

٣- مستوى التطور القومي ودرجة الوعي المشترك بين الافراد والمجتمع.

٤- التكوين الاجتماعي خصوصا" دور وأثر النخبة السياسية والطبقات الاجتماعية وجماعات المصالح

السياسية.
٥- التوجهات المجتمعية والافكار السياسية التي يعتنقها معظم أفراد المجتمع والتي تحدد رؤيتهم للعالم

السياسي.
ثانياً: ٣- طبيعة النظام السياسي وعملية صنع القرار.

المسميات (٨ درجات) التعديلات (٤ درجات) الأسماء (٤ درجات)

سواء القرار السياسي المتعلق بالوضع المحلي والقرارات الخارجية المتعلقة بالسياسة الدولية وعلاقة الدولة الإقليمية وما يترتب عليه من ارتباط بالعالم الخارجي.

وفي هذا السياق نشير الى المؤسسات الرسمية الفاعلة في صنع القرار السياسي السوري ومنها:

- رئاسة الدولة وجهاز الرئاسة ومكاتب رئيس الجمهورية التي تتبع لرئيس الجمهورية مباشرة.
- حيث تتبع لجهاز الرئاسة كل من: المستشارين - الأمانة العامة - مكاتب رئيس الجمهورية - الحرس الجمهوري.
- وتتألف مكاتب رئيس الجمهورية من: المكتب الخاص - المكتب الصحفي - مكتب المعلومات - مكتب الاتصال الحزبي - مكتب الدراسات العامة - مكتب الترجمة - المكتب الاقتصادي.
- وتتألف الأمانة العامة من: مكتب الأمين العام - مديرية الشؤون الإدارية - مديرية المراسم - مديرية الشؤون القانونية - مديرية المحاسبة - مديري مكتب الشكاوي - دائرة المكتبة والارشفة.
- وتتحدد مهام المستشارين بما يلي:
 - ابداء الرأي والمشورة في الأمور التي يطلب منهم دراستها.
 - إعداد الدراسات حول الأمور المتصلة باختصاصهم.
 - تلخيص وتحليل الكتب الهامة الصادرة باللغات العربية او الأجنبية.
 - القيام بالمهام التي يكلفهم بها رئيس الجمهورية.

وقد توالى على مهام المستشارين منذ عام ١٩٧٤ كلاً من:

اديب الداوودي - رياض نعيان آغا - هيثم سطايجي.

ثم حصل تعديل لجهاز الرئاسة السورية بدءاً من ١٩٧٦ ليصبح هنالك وزارة خاصة بشؤون رئاسة الجمهورية، وتوالى على شغل هذه الوزارة كل من: أديب ملحّم الموسى - عبد الكريم عدي - وهيب فاضل - هيثم ضويحي غسان اللحام - منصور عزام (حالياً).

التعديل الأخير حصل عام ٢٠٢٤، أصبحت الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية ويترأسها حالياً منصور عزام.

ثانياً: ٣- المحدد الاقتصادي: لكل تعداد (٢,٥ درجة)

وهو احد اهم المحددات التي اكسبت السياسة الخارجية السورية دوراً فاعلاً في المحافل والمنظمات والتكتلات الاقتصادية الدولية سواء على صعيد السياسات المالية والتنمية والاقتصادية وظهر دور هذا العامل عام ١٩٧٣ والنجاحات التنموية التي تحققت تلك الفترة والعوامل الرئيسية التي ساهمت بهذا العامل ومنها:

١- الخصوصية الاقتصادية والاعتماد على الذات تحديداً في ميدان الامن الغذائي والصناعي، والطاقة الاحفورية والبديلة.

٢- عدم الارتباط بوصفات جاهزة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وعدم تحميل الموازنة عبئ المديونية التي تكاد تكون (0) مديونية والتي لا يحظى بها الا عدد قليل من اقتصادات العالم.

٣- التوزيع الاقتصادي وسياسات المكننة الزراعية والمائية والزراعات الحديثة ووسائلها.

٤- القاعدة الصناعية التحويلية والغذائية وقدرتها على ولوج أسواق العالم والتصدير ومدى مساهمتها في تحسين الميزان التجاري والتبادل مع دول العالم.

٥- القدرة التنافسية لقطاعات الخدمات والصناعات الجديدة.

٦- المكانة المتميزة للاقتصاد السوري عالمياً" بخصوص مؤشرات التضخم والادخار العام والدين العام والعجز والفائدة ومؤشرات الصحة والتعليم والمجتمع.

٧- الانخراط في ميادين الجاهزية التكنولوجية والمعرفية وتطورات الثورة الرقمية وتقانتها ومتطلباتها.

١- الاستمرار في تبني خيار الشراكة والعلاقات الاستراتيجية مع إيران وتوظيف العلاقات المميزة معها لتحقيق انفتاح عربي إيراني.

ب- اعتبار تركيا بمثابة قوة احتلال للأرض السورية ورفض الذرائع التركية الأمنية خصوصاً " التلطي خلف اتفاق أضنة والذي هو بمثابة ترتيبات وتعهدات أمنية لضبط الدود والذي خرقة توغل القوات التركية في الأراضي السورية واعتبار قضية لواء اسكندرون حاضرة في التوجيهات الخارجية السورية لاستعادتها كونها جزء مغتصب من الأرض السورية.

ت- توظيف العلاقات والتحويلات الدولية العالمية خصوصاً من جانب روسيا والمسألة تالوكرانية للضغط على الحكومة التركية بهدف انسحاب الحكومة التركية من الأراضي السورية ايذاناً " بعودة العلاقات الطبيعية معها.

١- مواجهة قرار تقسيم فلسطين (١٨١) عام ١٩٤٧ وذلك من خلال عدة اعتبارات وهي ان هذا التقسيم باطل وفلسطين ارض عربية وإسرائيل كيان غاصب محتل غير شرعي وهذه التوجهات تتماشى مع توجهات وقرارات الفكر القومي لحزب البعث العربي الاشتراكي.

٢- الاتجاه نحو المواجهة والمقاومة الشعبية والسياسية السورية الرسمية وتحلى ذلك من خلال الخوض والاشتراك في الحرب المباشرة مع إسرائيل من خلال الحرب العربية الإسرائيلية الأولى المعروفة (بحرب النكبة عام ١٩٤٨).

٣- عدم الاعتراف بقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بإسرائيل "الاعتراف الرسمي بما يسمى دولة إسرائيل".

٤- مع بدء مرحلة طرح موضوع التفاوض والتسوية السلمية مع الكيان الإسرائيلي اخذت السياسة السورية بمبدأ (لا للاعتراف، لا للتفاوض، لا للصلح) أي عدم الاعتراف بإسرائيل كإرضية لرفض التفاوض وبالتالي رفض الصلح مع الكيان الصهيوني الغاصب للأراضي الفلسطينية.

٥- مواجهة تداعيات عدوان ٤ حزيران ١٩٦٧ والتي هي التوسع على حساب الأراضي العربية (سيناء المصرية، الجولان السورية، الضفة الغربية فلسطين، الأراضي الأردنية واللبنانية) وعدم الاعتراف بشرعية الاحتلال الإسرائيلي لهذه الأراضي وعدم الاعتراف بمفاعيل قرار (٢٤٢) الصادر عن الأمم المتحدة

١٩٦٧ بشأن ادانة إسرائيل في احتلالها للأراضي العربية تحديدا بما يتعلق بالدعوة لانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي التي احتلتها ما بعد ٤ حزيران عام ١٩٦٧ حيث فندت وروجت إسرائيل لهذا القرار على إنه يدعو لانسحاب من ارض محتلة هي التي تحددها. وقد رفضت السياسة السورية هذا القرار وجاء الرفض لهذا القرار لأمر وجودي (أي وجود إسرائيل من عدمه).

٦-الاتجاه نحو التعاون العربي الحقيقي في ميدان التسليح والجيوش والمواجهة المباشرة للجيوش العربية ضد إسرائيل وتجسد ذلك في حرب تشرين التحريرية عام ١٩٧٣ بمشاركة (سورية، مصر، العراق، المغرب، الأردن، الجزائر، السعودية، ومعظم الدول العربية) إضافة لاستخدام السلاح الاقتصادي العربي (البترول) من خلال القرار الصادر عن الملك فيصل.

٧-التعاون مع قرار (٣٣٨) بعد حرب تشرين التحريرية باعتباره تأكيدا" على عدم شرعية إسرائيل وخصوصا ما يتعلق بالجولان المحتل والدخول في الية مفاوضات من خلال الأمم المتحدة التي نتج عنها اتفاق جنيف للسلام ١٩٧٤ ونشر قوات الأمم المتحدة لمراقبة وقف اطلاق النار وفض الاشتباك.

٨-رفضت السياسة الخارجية السورية المفاوضات الثنائية المباشرة ومسار التسويات مع إسرائيل ولا سيما بعد زيارة السادات الى القدس وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٩ وصولاً الى اتفاقية وادي عربة مع الأردن واتفاقية أوسلو مع السلطة الفلسطينية.

٩-التحول في مفهوم الصراع العربي الإسرائيلي من شكله العسكري الى شكله السياسي نتيجة التحولات الكبرى على الصعيد العالمي بعد عام ١٩٩١ (انهيار الاتحاد السوفيتي، حرب الخليج الأولى والثانية، اطلاق مسار التفاوض عبر مؤتمر مدريد ١٩٩١).

ثالثا: - يحدد الطالب توجهات رئيسية للسياسة الخارجية تجاه السعودية بحيث يشير الى أهمية العداوة والضعف العربي وتصوير النفاق واستدلال الأخطاء التي ارتكبتها الجانب السعودي والعمل على تلافيتها لما فيه مصلحة سورية والسعودية.

- نفس الأول بالنسبة لتركيا.

- اما الصين يحدد توجهات رئيسية للانخراط في نظام عالمي

إسحاق بنعمران
د. محمد سليم
١٩٩٤